تقصي الخواص الجدلية للأفعال اللفظية: نظرة على المنهج اللغوي التداولي في النصوص (دراسة حالة: كتاب البخيل العربي)

م.م. معد علي نوري الركابي
مديرية تربية ذي قار
وزارة التربية
العراق

الملخص

التداولية منهج في دراسة اللغة له أسسه ومفاهيمه، تكون ضرورة في كل تحليل لغوي، تهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق المرجعي لعملية التخاطب وبالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية. يتناول البحث نظرية الأفعال الكلامية ودورها في بناء البرنامج الحجاجي في إطار الخطاب السردي، وذلك من خلال تطبيقها على مجموعة مختارة من نواذر البلاء للجاحظ، هدف اختبار الكفاية المعرفية والتفسيرية للنظرية أولاً، ولمعرفة طريقة توظيف البنيات اللغوية للإقناع بالقضايا موضوع العرض والاعتراض ثانياً. وقد اعتمدنا منهجة تداولية ينطلق بالتحليل من التراكيب اللغوية، لينتهي إلى آفاق المقام التداولي الذي هو في كثير منه من طبيعة خارجية غير لغوية، لنصل في ختام البحث إلى نتيجة مركزية مفادها أن هناك علاقة وطيدة بين الشكل اللغوي للنادرة الذي يتقمصه الفعل الكلام، بوصفه بنية برهانية حجاجية، وبين درجة التأثير التي يحدثها في المتلقي، وهي متلازمة تنعقد على عين من المقام بكل مكوناته؛ سواء أكان واقعية أم افتراضية محتملاً.

الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية، التداولية، الخواص الجدلية، المنهج اللغوي التداولي.

Investigating the Dialectical Properties of Verbal Verbs: A look at the Deliberative Linguistic Approach in Texts (Case Study: The Arab Scrooge's Book)

Assist. Lect. Maad Ali Nori
Dhi Qar Education Directorate
Ministry of Education
Iraq

ABSTRACT

Pragmatism is a method in the study of language that has its foundations and concepts. It is a necessity in every linguistic analysis. It is concerned with studying language in relation to the reference context of the communication process and to the individuals among whom that communication process takes place. The research deals with the theory of verbal verbs and their role in constructing the argumentative program in the context of narrative discourse, by applying it to a selected group of stingy anecdotes by Al-Jahiz, with the aim of testing the cognitive and explanatory sufficiency of the theory first, and to find out how to employ linguistic structures to persuade the issues of presentation and objection again. We have adopted a pragmatic approach that starts with analysis from linguistic structures, and ends with the horizons of the pragmatic position, which in many of it is of an external, non-linguistic nature, to arrive at the conclusion of the research to a central conclusion that there is a strong relationship between the linguistic form of the narration that the verb and speech impersonates, as a demonstrative structure Hajjaj, and the degree of influence it has on the recipient. Whether it is real or hypothetical possible.

Keywords: verbal verbs, deliberative, dialectical properties, deliberative linguistic approach.

مقدمة

لعل من جملة ما تهتم به المقاربة التداولية، في سبيل الإحاطة بالتواصل وكيفية إنتاج الأقوال، كيفية تسخير المادة اللغوية، ووجوه تطويعها للمقاصد التي تحرك عملية التواصل من أساسها؛ أي أن الفعل الكلامي الحامل للخاصية الاستدلالية هو هدف التحليل؛ بالتركيز على ما في الخطاب من طاقات إقناعية تحمل صفات المتكلم وخصوصياته، بهدف التأثير في متلقي الخطاب وإقناعه بالقضايا المطروقة. واختارنا لموضوع بحثنا متناً ومنهجاً؛ أما المتن فهو نماذج من نواذر **الجاحظ** في كتابه **البخلاء**؛ بحكم ما يمثل من فريدة بيانية وتربوية واجتماعية ونفسية؛ وأما **المنهج** فالذي يراعي كل مكونات الخطاب معلنه وخفيه، داخلية وخارجية، وهو تداولية الدرجة الثالثة، "نظرية أفعال الكلام التي تركز على خصوصيات المادة اللغوية، وما تحدثه من استقطاب وتوجيه وتعديل أو نسف لوجهات النظر لدى المتلقي حيال ما يطرح من قضايا. وقد دعانا إلى تناول مثل هذا الموضوع أسباب لها من الواجهة ما يجعلها مستنداً، لعل من أبرزها: أهمية الممارسات الإجرائية للنظريات اللسانية ومقولاتها الفلسفية ومبادئها المؤطرة، واختبار مقولات الأفعال الكلامية لمعرفة جدواها في بناء الخطاب وممارسة الإذعان، ومعرفة وجوه تصريف الخطاب في استيعاب العلاقات الثقافية الضدية المتخلقة تدريجياً. يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: الكشف عن علاقة التشكيل اللغوي بالوظائف البيانية والبرهانية، سواء عند السارد أو عند الفواعل السردية، والوقوف على التباعدات بين المعاني التداولية؛ كمتضمنات القول أو الاستلزامات الحوارية، وبين المعاني الوضعية والعرفية، ووجوه تصريفها. استفاد البحث من بعض الدراسات السابقة، التي تناولت نظرية الأفعال الكلامية، وهي لم تخرج في جملتها عن أن تكون إما تأصيلية مقارنة؛ كدراسة طالب سيد هاشم الطبطبائي الموسومة ب: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، وقد ركز فيها على المنطلقات والمرجعيات والسياقات الثقافية والمعرفية للنظرية، وجملة التقاطعات بين المدرستين الفلسفية واللسانية الغربية، وبين المدرسة العربية ممثلة في جهود البلاغيين القدامى أو تطبيقية على نصوص نموذجية، مثل دراسة محمد مدور المعنونة: الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، سورة البقرة دراسة تداولية، والتي استصحب فيها ما قر في النظرية الغربية؛ مع الاستئناس ببعض التصنيفات البلاغية؛ غير أن الذي ارتأيناه لهذا البحث هو التأصيل في البيئتين الأوليين الفلسفية ثم اللسانية، أما المقارنة فيستشفها القارئ من خلال التطبيق، هذا أولاً. أما ثانياً، فالتركيز على الأدوار الحجاجية التي تؤديها الأفعال الكلامية، وما تدعم به القضايا المعروضة، وما تتركه من أثر في تأطير الاختبارات لدى المتلقي، أكثر من اهتمامنا بالتأصيل والمقارنات، والإسقاطات الجاهزة.

علاقة التداولية بالحجاج

عُرف الحجاج في العصر الحديث مفهوماً أدق، وأوضح، وأعمق من المفاهيم السابقة "ذلك أن الحجاج قد أخذ شيئاً في الاستواء مبحثاً فلسفياً، ولغوياً قائم الذات.. مستقلاً عن صناعة الجدل من ناحية وعن صناعة الخطابة من ناحية ثانية (صوله، 2007) تطلق لفظة حجاج ومحاجة Argumentation عند بريلان ونيتيكاه على العلم وموضوعه، ومؤداها درس تقنيات الخطاب التي تؤدي بالذهن إلى التسليم بما يعرض عليه من أطروحات، أو أن تزيد في درجة التسليم (العكسرى، 2009) وربما كانت وظيفته محاولة جعل العقل يذعن لما يطرح عليه من أفكار، أو يزيد في درجة ذلك الإذعان إلى درجة تبعث على العمل المطلوب (العداوى، 2000) على أن الحجاج مثلاً أنه ليس موضوعاً محضاً فإنه ليس ذاتية محضة؛ ذلك أن من مقوماته حرية الاختيار على أساس عقلي، وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن الحجاج في ارتباطه بالمتلقي يؤدي إلى حصول عمل ما أو الإعداد له، ومن ثم سيكون فحص الخطابات الحجاجية المختلفة بحثاً في صميم الأفعال الكلامية وأغراضها السياقية، وعلاقة الترابط بين الأقوال والتي تنتمي إلى البنية اللغوية الحجاجية (المبخوت، 2016) وسيكون الحجاج مؤطراً بالخاصية اللسانية الشكلية، وليس بالمحتوى الخبري للقول الذي يربط القول بالمقام، ولما كان الأمر كذلك فإن تركيز التداولية ينصب على العلاقات الترابطية بين أجزاء الخطاب والأدوات اللسانية المحققة له، ومن خصائص الخطاب الحجاجي الذي يميزه عن البرهان أو الاستنتاج إمكان النقص أو الدحض مما يجعل من إمكانية التسليم بالمقدمة المعطاة أمراً نسبياً بالنسبة إلى المخاطب. وتتصدر المحاجة كوظيفة لسانية قائمة الوظائف اللغوية رغم عدم إشارة الدارسين الذين تناولوا موضوع وظيفة اللغة لها كبوهار، وجاكسون وغيرهما.. الخ.

عرف الحجاج تعريفات متباينة تبايناً كبيراً؛ لتشعب مجالاته وتعدد استعمالاته واختلاف مرجعياته، بحيث يستمد مرجعية خطابية محددة ومن خصوصية الحقل التواصلية الذي يتناسب واستراتيجياته، إذ حصر بعض الباحثين الحجاج في أنواع ثلاثة: الخطاب الحجاجي الفلسفي، الحجاج الخطابي البلاغي، الحجاج الخطابي التداولي، وتختلف هذه الخطابات باختلاف أصولها وامتداداتها المعرفية والمنهجية، إلا أن ذلك لا يمنع من تداخلها. من سمات الخطاب الحجاجي: التأثير والإقناع، وهو ركيزة النصوص الموجهة المتضمنة للقصدية والنقاش والجدل، ومن ذلك النص القرآني (ابن الحايب و الآخرون، 1985).

إن دراسة النص الحجاجي ليست بدءاً بل عرفت عند اليونان في فن الخطابة، مروراً بالعرب انتهاءً إلى الإرث الفكري الضخم الذي أحاط بكل ما يمكن أن يطرأ على النص من خلال تطبيقات كبار المفكرين والفلاسفة والفقهاء على مختلف النصوص. فقد استعمل الحجاج في القرآن بدلالة مفردات تجمعها علاقة الترادف والتقابل متناثرة في غير ما آية من ذلك:

الجدل: يقول تعالى: (... وَجَادِلْهُمْ بآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) [النحل/ 125].

المخاصمة: يقول تعالى: (... ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ) [الزمر/ 31].

المنازعة: « ... حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ... » [آل عمران/ 152].

المحاور: (... فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ...) [الكهف/ 34].

المارة: (... قَالُوا بَلْ جِنَّاتِكُمْ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ) [الحجر/ 63].

الاختلاف: (... إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) [يونس/ 09].

فهي إذا منهج من المناهج الحديثة في تحليل الخطاب. والتداولية بهذا تقف على أغراض القائل المقامية، لتتبين الاستراتيجية الخطابية لعالم النص (نوارى سعودى، 2009)، بحيث تنظر إلى الأقوال على جهة العمل من ثلاثة مستويات:

- 1) مستوى العمل اللغوي.
- 2) مستوى العمل المتضمن في اللغة.
- 3) مستوى العمل القائم في أثر القول؛ حيث يقول أحد الباحثين الغربيين: "... كل فعل كلامي هو تحقيقي لذاته ولمجرد كونه إنتاجاً كلامياً، في حين أن القيمة التأثيرية تختص بتحقيق موقف ملموس تحقيقاً فعلياً بواسطة المتكلم وحده" (مولينييه، 1998).

يقول صالح الدين صالح حسنين: "التداولية تدرس كيف نحدد معنى الكلام المنطوق، في موقف محدد أو في مقام محدد، هذا يعني أن التداولية، تدرس اللغة باعتبارها نظام اتصال، أي أنها تدرس اللغة دراسة وظيفية، فتجمع إلى جانب النحو، وهو الذي يمثل الدراسة الشكلية للغة، والتداولية وهي التي تمثل الجانب الوظيفي للغة، أي تدرس الإحالة والمعلومات الإخبارية التي تتضمنها الجملة والقوة الانجازية للجملة". والتداولية باعتبارها تسعى إلى تحقيق نفسها كنظرية ذات خلفية تصويرية فكرية في مقارنة الخطاب، تساعد محلل الخطاب في الفهم الدقيق لمقصده التواصل المدمجة في مختلف الأبعاد الإجرائية للتداولية (نوارى سعودى، 2011).

- مفهوم أفعال الكلامية: (الأفعال الانجازية).
 - مفهوم السياق: (المتضمن لكل ما تحتاج إليه لفهم وتقييم الخطاب).
 - مفهوم الكفاءة: (حسيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق).
- توازي مع التداولية نجد أن الحجاج يعد من أبعاد الخطاب، وفعالية لسانية، وكل حجاج يستمد معناه وحدوده ووظائفه من مرجعية خطابية محددة، ومن خصوصية الحقل التواصلية الذي يندمج في استراتيجياته الفردية والجماعية، ومن ذلك الحجاج اللساني والذي تدور في حلقته التداولية، يرى الباحث حبيب أعراب أن الحجاج ملازم لكل خطاب على وجه الإطلاق، إذ إن كل خطاب حالة في اللغة تمنحه هذه الأخيرة العناصر الأولية والقاعدية لكل حجاج، أي الاستدلال والتدليل، والحجاج يخضع في دلالاته لما يميز ألفاظ اللغة الطبيعية من رخوة ومرونة تداولية (عبدالرحمن، 2008) فالحجاج تقنية من تقنيات الخطاب، والخطاب مجال من مجالات التداولية. فالحجاج عملية اتصالية، وهي كل ضرب من ضروب غرض البرهان الذي يعلل الفرضيات والدوافع والاهتمامات، فهو عملية بحيث حضور طرفي الاتصال أساسى، كما أنه نوع خاص من أنواع الخطاب (صحراوي، 2004).

ومن المفاهيم الإجرائية التداولية

- مفهوم أفعال الكلام (الأفعال الانجازية)
 - مفهوم السياق المتضمن (ما تحتاج إليه لفهم وتقييم الخطاب)
 - مفهوم الكفاءة (حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق)
- يرى حسين أعراب أن الحجاج ملازم لكل خطاب على وجه الإطلاق، إذ أن كل خطاب في اللغة تمنحه هذه الأخيرة العناصر الأولية والقاعدية لكل حجاج؛ أي الاستدلال والتدليل، والحجاج يخضع في دلالاته لما يميز ألفاظ اللغة من تقنيات الخطاب، والخطاب مجال من مجالات التداولية. فالأصل في تكوثر الكلام هو صفته الخطابية بناء على أنه لا كلام بغير خطاب؛ إذ حقل الحجاج هو الخطاب والأصل في تكوثر الخطاب هو صفته الحجاجية (عبدالرحمن، 2008) بناء على أنه لا خطاب بغير حجاج؛ إذ يوصف الحجاج بأنه كطبيعة في كل خطاب والأصل في الحجاج هو صفته المجازية، بناء على أنه لا حجاج بغير مجاز.
- يقدم بيرلمان تعريفاً للحجاج يذكر فيه وظيفته " هو حمل المتلقي على الاقتناع بما يعرضه عليه أو الزيادة في حجم هذا الإقناع "(الدريدي، 2001)، وينزل الحجاج عند (ديكرو) وأتباعه في صميم المدرسة البراغمية، فبمقتضى انشغاله بوظائف الخطاب يصبح مفهوم التفاعل مؤسساً في أبحاث أصحابها؛ إذ في وضع معين يحدث الباث جملة من الأعمال الإقناعية ذات طبيعة بلاغية معقدة تفعل في المتلقي الذي يحدث بدوره جملة من الأعمال الأخرى، على هذا النحو أقر (ديكرو) بسلطة الخطاب الحجاجي؛ فهو في نظره خطاب يسد المنافذ على أي حجاج مضاد فيحرص على توجيه المتلقي إلى وجهة واحدة دون سواها وبذلك تنتهي إلى ميزتين أساسيتين هما:
- التأكد على الوظيفة الحجاجية للبنى اللغوية
 - إبراز السمة التوجيهية للخطاب (الدريدي، 2016)
- فالحجاج بمعناه العام فعالية لغوية خطابية قائمة على قضايا من شأنها الإقناع والتأثير في نفس المتلقي، وهي ظاهرة ملازمة لإنتاج الخطاب عند البشر مذ كانوا، بيد أن الخطابات تتفاوت في الحجاجية، فنظرية الحجاج هي القاسم المشترك بين الجدل والخطابة، ويمكن وصف الحجاج بالحوار اللغوي القائم بذاته على الاستدلال البرهاني والحمل على الإقناع والتأثير. والتداولية تهتم بجميع عناصر التواصل لأنها تدرس اللغة، وهي تؤدي وظيفتها التخاطبية مركزة على بحث التفاعل بين أطراف الخطاب المختلفة (المرسل – المرسل إليه – الرسالة – السياق) واللغة وسيلة تواصل تؤدي وظيفة حيوية في الربط بين أطراف النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلاقات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة ناجحة (صحراوي، 2004).
- فدراسة العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات يعنى الجمع بين جانبين اثنين هما : التواصل والتفاعل (عبدالرحمن، 2008). ويتم التفاعل عن طريق تبادل أطراف الحديث كالحوار مثلاً أو السؤال والجواب وغيرهما من العمليات الكلامية التي تعبر عن التواصل، وإذا كان الكلام أصل كل تواصل وما يحدده هو العلاقة التخاطبية المبنية على قطبي التواصل (المرسل، والمرسل إليه) فهو يقف على قصدين اثنين هما: قصد التوجه به إلى الغير وقصد إفهامه، ولما كان الحجاج خطاباً استدعى هدفه ذلك وجود قصدين حوارين هما قصد الادعاء وقصد الاعتراض، إذ يرتبط الادعاء بالمخاطب الذي يدعى أمراً ويستعد تمام الاستعداد لإقامة الدليل عليه عند الضرورة، وأما قصد الاعتراض يرتبط بالمخاطب الذي له حق مطالبة المتكلم بإيراد الدليل على ادعائه ومن فقد هذا الحق فيكون إما دائم التسليم بها يدعيه المخاطب وأما عديم المشاركة في مدار الكلام (جورج مولينييه، 2012).
- وختاماً فإن الطرح اللساني التداولي للحجاج قد قواعده مجموعة من اللسانيين أبرزهم أزوالد ديكرو Oswald Ducrot حيث يعد مشروعه إحياء للبنى السوسورية في شكل جديد، حيث ينظر إلى فعل الحجاج على أنه فعل محدد بواسطة البنية اللسانية للملفوظات، وضمن العملية الحجاجية يكون استغلال محتمل لبنية دون أخرى، أو لصيغة أسلوبية دون أخرى.
- فالمجتمعات الإنسانية تستعمل أساليب خطابية في الإقناع متعارف عليها لدى عامة الناس، معتقدين أنهم يمارسون استدلالاً منطقياً – أرسطية في إثبات صحة دعوى ما أو تفنيدها، مغفلين أهم عامل في توجهاتهم الحجاجية ألا وهو ضابط اللغة، لأن اللغة بما تتميز به من طواعية الاستعمال وثراء أبنيتها في اعتقاد ديكرو هو الكفيل بجعلها محور الدراسة الحجاجية، فترابط الأقوال لا يستند إلى قواعد الاستدلال المنطقي وإنما هو ترابط حجاجي؛ لأنه

مسجل في أبنية اللغة بصفته علاقات توجه القول وجهة دون أخرى، وتفرض ربطه بقول دون آخر، فموضوع الحجاج في اللغة هو بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية تمثل مكوناً أساسياً لا ينفصل عن معناه، يجعل المتكلم، في اللحظة التي يتكلم فيها، يوجه قوله وجهة حجاجية ما (نعمان بوقرة، 2009).

نظرية الأفعال الكلامية (المفهوم والأنواع)

من المفيد أن نعود إلى المحضن الفلسفي الذي تخلقت فيها لتداوليات بمختلف درجاتها، ونعني بذلك الفلسفة التحليلية الغربية، وهي أبرز الاتجاهات الفلسفية التي كان لها حضور متفرد على مستوى مجريات التفكير الفلسفي خلال القرن العشرين، وقد جعلت هدفها ترك الميثافيزيقا والتجريد، والعودة بالمعنى إلى مركز المسألة في إطار البحث عن الدور الحقيقي للغة العادية (Ordinaire)، بعيداً عن اللغات الرمزية وعن التأمل المجرد الذي كان ديدن الفلسفة المثالية (نوال و ياسين، 2018)؛ وعلى هذا، كانت الوظيفة الأولية من منظور الفلسفة التحليلية خاصة عند حلقة فيينا (Cercle de Vienne) وفتجنشتاين 1951 (Vitgenstein 1889) هي وصف الحقيقة ونقلها، وتسمية العالم من حولنا، ولمعرفة الحقائق والوقائع، لابد من العودة إلى اللغة وتحليلها؛ لأن في تحليلها تحزيباً لتلك الحقائق، والرجوع بها إلى مكوناتها الأساسية، وهو ما يعين على الفهم، غير أوستين (Austin) 1911-1960م، المحسوب على التحليليين لا يرى أن هي الحقيقة الكاملة، معتقداً أن من الوظائف الأساسية التي تناط باللغة، إلى جانب التعيين والتسمية للأشخاص والأحداث والمعاني والمفاهيم وغيرها، الفعل الذي تؤديه اللغة فتصنع بعباراتها الوقائع والأحداث، هذا المنحى الذي عنون به كتابه (يال جورج، 2012). إن الأقوال بالنسبة إلى "أوستين" لا تقيم من جهة كونها دالة أو غير دالة؛ بحكم ارتباطها بأخبار تصدق أو لا تصدق، بناء على مطابقة الوقائع أو عدم مطابقتها، بل يمكن تقييمها من زاوية كونها منتجة للأفعال أو غير منتجة (لاغير، 204). وباختصار نقول: إن "أوستين" اتجه في نظرية الأفعال الكلامية إلى المقابلة بين الأفعال الواسفة أو الإخباريات التي تستهدف وصف الواقع وبين الأفعال الإنجازية التي بمقدور التلفظ فيها وحده إنفاذ الإرادة الذاتية المستعمل للغة، وتحقيق الأفعال؛ حيث إن المعنى الأصلي للفعل لا يمكن تصويره منفصلاً عن الفعل الذي يحدثه والأثر الذي يتركه (مينگانا، 2017). وتعد نظرية الأفعال الكلامية أو اللغوية من أهم ما أنجز أوستين، وقد تبعه في تحذيرها كل من سيرل، ثم غريس، وديكرو، وهي بؤرة انبثقت منها النظرية الحجاجية بعد ذلك، حينما أضاف كارل بوبر للغة وظيفة رابعة إلى جانب الوظائف الثلاثة التي حددها لها بوهلر، وقد دعاها الجدلية أو اللغة الحجاجية (نوال و ياسين، 2018)، القاضية بأن الجانب الحجاجي في اللغة منوط، لا فقط بالوقائع، بل منوط بالقدر نفسه، بنية تلك السلاسل، وطبيعة المواد المكونة لها، والوظائف التي تؤديها (العزاوي وآخرون، 2010).

إن نظرية الأفعال الكلامية، وإن تكن قد تبلورت مع هؤلاء الأعلام، فإن هناك إشارات تقدمت جهود أوستين نفسه التي شهدها منتصف القرن العشرين؛ غير أنها لم تكن من طبيعة فلسفية، وإنما تولدت من رحم النظر اللساني، وتحديداً في إطار البحث الدلالي الذي سبق ملاحظات دوسوسير حول العلامة ومكوناتها، ويكفي في هذا أن نشير إلى ما أوما إليه ميشال بريل 1915-1932م، وهو يؤسس لعلم المعاني؛ متجاوز به بعض تصورات النحاة الجدد، من أهمية العنصر الذاتي في اللغة الذي يعتبره المكون غير المتجانس فيها، ممثلاً في بعض الصيغ والأزمنة الفعلية (بافو و الياس رفاتى، 2010)؛ كصيغة الأمر التي تمكن من الجمع بين الفكرة التي يعبر عنها الفعل وبين ما يريده المتكلم، هذه الإرادة التي تتحرك بالمخاطب نحو الإنجاز. وما لاحظه بريل من المكون الذاتي في اللغة ليس حكراً على الأمريات أو الموجهات، بل يندرج فيه أيضاً جملة من العبارات اللغوية الأخرى، كالوعديات أو الملزمات بحسب اصطلاح جورج يول (يول، 2010). يرتكز الفعل الكلامي إلى أسس ثلاثة (صحراوي، 2000):

أ. **دلالي**: باعتبار المنجز المادي للسلسلة الكلامية، المشفرة نحويًا، وهو ما يسمى فعل القول، القائم على المستويات اللسانية المعروفة.

ب. **إنجازي**: وهو المقصود من نظرية الأفعال الكلامية، المعدودة إنجازية حجاجية، تدفع إلى العمل؛ كالأمر، والنهي، والاستفهام، وغيرهما.

ج. **تأثيري**: ويخص ردود أفعال المتلقى حيال ما يسوقه المخاطب من الدعاوى والبراهين، وحيال موقف المدعي أيضاً، كالرفض والقبول.. ولا يعني هذا سوى الانتقال إلى القصد الذي لا يعد في حقيقته إلا تحويلاً للأقوال؛ أي

إننا - من منظور أوستين - بإزاء ثلاثة أنواع من الأعمال متفاوتة في قيمتها، وفق ما يقتضيه السياق التداولي لعملية التواصل اللغوي، وهي:

- **الفعل القولّي أو العبارة**، وهو مجرد إصدار إشارات صوتية حسب السنن الداخلي للغة.
- **الفعل اللاقولّي** الذي يقوم على إتمام عمل آخر عبر القول، غير مجرد التلفظ بالمحتوى.
- **وثالثها فعل التأثير**، ويراد به إحداث تأثيرات في المخاطبين، (مثل حثهم على القيام بفعل أو حملهم على الخوف أو الضحك أو الحزن) (بلانشيه، 2012).

وعلى هذا، يعتقد أوستين أننا، مع قيامنا بفعل القول نقوم في الوقت نفسه بنوع ثالث من الأفعال، وهو (التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار الإقناع، والتضليل، والإرشاد، والتثبيط.. ويسميه أوستين **الفعل الناتج عن القول**) (الشهري، 2013). يقيم أوستين مقاربته للأفعال اللغوية بالاحتكام إلى معايير داخل لسانية صرفة، وهي تنحصر، كما يرى فيليب بلانشيه، في الأفعال لا الأعمال؛ أي إنه لم يراع ما يجب النظر فيه من عوامل خارج لسانية، صالحة لإقامة تصنيفية أقرب إلى السلامة، وإلى الإمساك بضوابط التصنيف من جهة، وإلى دقة التمييز بين فعل وآخر من جهة أخرى، وهو ما تنبه إليه سورل من بعد، فقدم جرداً باتني عشر معياراً (بلانشيه، 2012)، مع تفاوتها قيمة، لتمييز الأعمال. لا الأفعال اللغوية والتفريق بينها، وبناءً عليها قدم لنا تصنيفية خماسية للعبارة اللغوية (بلانشيه، 2012):

1. **الإخباريات**: وتهدف إلى تطويع المخاطب للخبر؛ بحكم التطابق الحاصل بين الأخبار، وبين الحقائق والوقائع، على أن يكون المخاطب صادقاً فيما يقول.
2. **الطلبات**: وفيها يطلب من المخاطب القيام بعمل ما، من باب مطابقة العالم للخطاب.
3. **الوعديات**: وفيها يكون المتكلم مطالباً بإنجاز أعمال معينة، وبأن يجعل العالم مطابقاً للخطاب أيضاً، حالها حال الطلبات، مع اشتراط الصدق واتجاه الحالة النفسية إلى التقيد بالوعد، وهذا القسم مقتبس من أوستين.
4. **الإفصاحيات**: وهي في حقيقة أمرها تعبير عن حالة نفسية شريطة الصدق، مع عدم المطابقة للعالم، وإسناد الخاصية إلى المخاطب أو المخاطب. ويقابل هذا القسم السلوكيات عند أوستين.
5. **التصريحيات**: وتتعلق بالتوجه إلى إحداث واقعة ما، والعلاقة هنا بين الخطاب والعالم ليست قائمة على التطابق، وعادة ما تخضع هذه الأعمال السلطة ما لإنفاذها أو التحفظ عليها.

وعلى صعيد المقاربة التداولية للخطاب، ينبغي التنبيه إلى أن أساس التحليل ليس الجملة، مثلما ينص سورل؛ (الشهري، 2013) لأن الجملة تظل، إلى جانب تنافها تركيبياً، تمثل الجانب السكوني الأعلق باللغة لا بالخطاب، وهي المكون الثابت فيها، وإنما يجب أن يتجه التحليل إلى وحدات معتبرة دنيا من المنظور التخاطبي المتحرك، هي الأفعال الكلامية دون سواها؛ باعتبار ارتباطها بمتغيرات الموقف كما بين غرايس في مقالته (روبول و وموشلار، 2015). وإذا عدنا إلى التقليد البلاغي العربي، فإن الأفعال الكلامية قسماً كبيران، يفترقان باعتبار النسبة الخارجية، أي القابلية للوصف بالصدق أو الكذب بالتبع، هما الخبر والإنشاء، (هنداوي، 2000) فالسبب (في كون الخبر محتملاً للصدق والكذب، هو إمكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما، من حيث إنه حكم مخبر) (السكاكي)، خلاف الإنشاء الذي هو من باب التأسيس النفسي للفعل الكلامي، من غير أن يكون لذلك نسبة توصف بالصدق أو بالكذب (خفاجي، 1993). وفي الحاليين، فإن المتكلم يوقع فعلاً كلامياً يتضمن دلالة ناتجة عن إدماج مكونات الخطاب المتضمن الإضافات لا تقولها العبارة بل تتشربها أو كما يقول ابن خلدون: (يبقى من الأمور المكتنفة بالوقائع، المحتاجة للدلالة عليها أحوال المخاطبين أو الفاعلين وما تقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة) (ابن خلدون، 1989). فقول (الفاعلين) و (الفعل) تنصيص على أن المتكلم هو فاعل للفعل الكلامي (actant) الذي هو فعل القول ذاته، تنجر عنه آثار، وينجز به آثاراً؛ لأن سياق النص ليس حديثاً عن الجملة، وإنما عن دور السياق. هذا وقد تضمنت المدونة ألواناً شتى من الأفعال الكلامية التي تتناسب والموقف الكلامي المنقول عبر السرد، لإحداث ردات فعل منتظرة عند كل متلق. وقد اعتمدنا في العملية الإحصائية التصنيفية المسلك البلاغي العربي العلة الحصر، مع بعض التصرف الذي يمكن ولو نسبياً من حرية تحريك الأفعال أو إعادة توزيعها، مع الركون للنمذجة لما تتيحه من التوسع التحليلي.

الإخباريات

وهي تشكل غالبية الأفعال؛ بسبب طبيعة الخطاب الذي هو في عمومها حكايات عن البخلات تشكلت وفق المنوال السردية، المتوجه إلى الوصف والإخبار، وتقوم الإخباريات على مقومات أساسية، هي:

أ. النسبة الحاصلة للمضمون مع العالم، إثبات وانتفاء.
 ب. الإفادة، وهي حصول تصور تام للمخاطب بالخبر، والوقوف على مراد المخاطب من خطابه.
 ج. الصدق، وقد جعله سورل عاملاً مهماً في هوية الخبر كما بينا آنفاً؛ ولأجل ذلك عد بعض القدامى كالجاحظ الأخبار المخالفة لاعتقاد المخبر غير جدية بالوصف لا بالصدق ولا بالكذب (القزويني، 1439).
 تنقسم الإخباريات في النوازل العينية، من منظور التداول لا النسبة، إلى قسمين كبيرين:
الإخباريات المتطابقة

وهي المدعومة بعامل الصدق والمطابقة للوقائع التي تدل عليها، غير أن السؤال الذي قد يطرح هنا هو: هل ينبع سعي المخاطب (الفاعل السردى) إلى المطابقة بين إخباراته وبين الوقائع من رغبة نفسية جامحة لتبرير الموقف، وهو من ثم سعي تحركه بواعث نفسية ومصالح شخصية؟ أم إن الحقائق هي التي تلجئ الخطاب؟ ثم هل هي حقائق كاملة أم هي مجرد انطباعات عن الحقيقة، من حيث كانت التمثيلات المتشكلة عندنا ليست في المحصلة سوى تراكمات أفرزها عوامل اجتماعية ونفسية ومعرفية، وبمقتضى ذلك يكون المخاطب فريسة الخرائط الذهنية بخلفياتها؟

ومن أمثلة تلك الإخباريات المتطابقة، ما يجري على لسان الراوي في بداية النادرة من متوالية الحكي، كقول إبراهيم النظام (فلم يلبث الخراساني أن سمع نشيش اللحم في المقل، وشم الطبايح) (الجاحظ، 2012)، وقوله: (دعانا جار لنا، فأطعمنا تمرًا وسمن سلاء، ونحن على خوان ليس عليه إلا ما ذكرت، والخراساني معنا يأكل، فرأيتهم يقطر السمن على الخوان حتى أكثر من ذلك؛ فقلت لرجل إلى جانبي) (الجاحظ، 2012)، وكقول أبي نواس: (كان معنا في السفينة ونحن نريد بغداد، رجل من أهل خراسان، وكان من عقلائهم وفقهائهم. فكان يأكل وحده) (هنري، 2000). فهذه إخباريات تعتمد على مبدأ التقرير الذي يميل صاحبه إلى مطابقة الكلام لما يعتقد أنه الحقيقة، وهذا شرط أساسي فيها لكي يحقق الخطاب المقصد منه وهو الإقناع، إذا تأكد المتلقي من صدق الدعوى، المعدودة تمهيداً للقضية المحورية التي رصدت لأجلها الحجج؛ فلاستهلال الإخباري ليس ضريبة من النقول والادعاء، بل هو الواقعة كما يراها الراوي، وليس أقل من دور أجزاء القول (التفاصيل المدرجة) التي ينوع فيها السارد على لسان شخصية الراوي أو الفاعل السردى، طرق الأخبار والتوصيف التي من أهمها:

أ. تقرير الحقائق على ما هي عليه في اعتقاد المخاطب، وما غلب عليه بسبب طبع الخيال وإن خالفت الحقيقة، نحو قول أبي عبد الرحمن الثوري البخيل: (إن إنفاق القراريط يفتح عليك أبواب الدوانيق) (عبدالرحمن، 2008).
 ب. إدراك الوقائع القائمة على تضافر الحواس (السمع والشم) الذي أثار فضول الخراساني، وكشف مضمراته، فأثبت لنفسه عندية المقل بعدما إنكارها، وهو ما فتح المجال للتناقضات على امتداد الخطاب.
 ج. تكرارية الوصف، نحو ذكر النظام لما كان على الخوان (التمر وسمن السلاء)، ثم إعادته بطريق التوكيد بطريق القصر (ونحن على خوان ليس عليه إلا ما ذكرت) (روبول و موشار، 2015)، وهذا من العوامل الحجاجية المضمنة.

د. تفريع الوصف ببيان الجهة والحالة، كقول أبي نواس: (كان معنا في السفينة ونحن نريد بغداد رجل من أهل خراسان، كان من عقلائهم وفقهائهم)، وهو تفريع يؤسس للتأشير بالتفاصيل المتتابعة، ليبني صورة الشيخ بتقاسيم تقربه من التعيين، وإن لم يكن تعيين كلية (ابن السراج، 1420).

هـ. تفريع بطريق التعليل: (إنما المسألة على من أكل مع الجماعة؛ لأن ذلك هو التكلف، وأكلي وحدي هو الأصل، وأكلي مع غيري زيادة في الأصل) (الجاحظ، 2012).

إلا أن هناك نوع آخر من الوصف، المشروط بصدق المخاطب في اعتقاده، يقوم على الترقى، فهو وإن كان كالتفريع الدلالي، إلا أن في كل تفريع منه إضافة للبؤرة التي ينتهي إليها، فالمتأخر من الأخبار المشقة أرفع رتبة من المتقدم، كما في حكاية النظام لجواب من سألته: (قال الخوان خوانه، فهو يريد أن يدسمه، ليكون كالدبغ له، ولقد طلق امرأته، وهي أم أولاده، لأنه رآها غسلت خوانا له بماء حار). وهو إخبار يحمل فائدة للسائل، وعلى هذا الحمل يكون الإخبار على أصله، متعلقة بالمضمون القضوي، متوجها إلى غرض مضمن لا تقوله العبارة، وكأنما المعنى المراد: (هو وشأنه، وما شأنك أنت بالخوان). أو (الخوان خوانه يفعل به ما يشاء)، وما يجيء بعد ذلك من عبارات مفصلة "مقطعة"، يترابط وفق منطق الترقى والزيادة؛ فعبارة (ليكون كالدبغ له) زيادة تفصيل لقوله (يريد أن يدسمه)، وبيان الاهتمام بالخوان الذي لأجله طلق امرأته، من باب البيان المتصاعد لقيمة الخوان واهتمام الرجل به.

إن المتكلم يستند في الترويج لأقواله الواصفة، إلى شروط نجاح الفعل التواصلية والتركيز على البعد الإنجازي للغة (بلانشيه، 2012)، ولا شك أن تلك الشروط، كما يعتقد أوستين، تنحصر في الإحاطة بتفاصيل الخبر، ونزاهته وصدقه فيما يخبر، ومن أوضح ما يمثل الصدق والمطابقة الحاصلة بين الكلام والاعتقاد وواقع الحال قول الثوري البخيل: (إذا رأيت الرجل يشتري الجدي رحمة، فإن رأيتك تشتري الدجاج حقرتك، فإن رأيتك تشتري الدراج الم أباعه ولم أكلمه) (الجاحظ، 2012)؛ أما الشرط الثالث فهو التصديق الاجتماعي والمؤسسي للمتكلم؛ من خلال مقامه المجتمعي أولاً، ولأقواله بالتعبية، نحو قول الجاحظ: (ما سمعناه من مشيختنا) (القزويني، 1439)، فمكمن التصديق مكانة الجاحظ، ومصدر الأخبار (المشيخة) الذين يمثلون مؤسسة اجتماعية معتبرة. وقد يكون المقام الاجتماعي خلاف ما ذكرناه، إذا تعلق الأمر بالبخل، الميخبر عن معتقده في التدبير الذي يشكل مؤسسة موازية للمؤسسة المجتمعية، وهذا المسار المختلف يعتبر مستنداً لما عده سورل القاعدة التأسيسية للخطاب (بلانشيه، 2012) التي لا تمتلك وظائف معيارية قارة ينبغي مراعاتها غالباً، نظير قانون التأدب الذي يضبط العلاقات بين الأشخاص، وإنما تولد أنماطاً من السلوك مختلفة، ومن هنا كان هذا المنحى مؤسسية في حد ذاته، ومثال هذه الحالة في الحاجة إلى التصديق المؤسسي الجديد قصتنا "اليمن والشوم" و "وصية بخيل" اللتان يبدو فيهما الثوري البخيل متمصفاً صفة الحكيم والمدير (إن إنفاق القراريط ... إن الدينار يديني إلى النار ..)، ساعية إلى بناء نموذج أخلاقي يعده هو بديلاً عن التذير الذي أخذ طابعية اجتماعية في نظره، وذلك من خلال الانتقال من المقاصد الفكرية إلى المقاصد العاطفية (بليث، 2000)، عامداً إلى الاستدراج إلى موقفه لا عن طريق الإقناع العقلي وحده، بل عن طريق التحريك النفسي والإثارة العاطفية اللذين يعملان في اتجاهين متناقضين مع تحبيب الاقتصاد، والتنفير من التذير. وقد أشار ابن سينا إلى هذه الوظيفة عند حديثه عن وظائف الشعر عند العرب بأن (يؤثر في النفس أمراً من الأمور التي تعد به نحو فعل أو انفعال؛ وأما اليونانيون فكانوا يقصدون أن يحثوا بالقول على الفعل أو يردع بالقول عن فعل) (ابن سينا، 1973).

ويلحق بالإخباريات المتطابقة أسلوب القسم بكل مكوناته (الفتلى، 1999)، وهو أحد التدرجات العليا التي يلجأ إليها المخاطب لتقوية كلامه وتحقيق الصدقية للأقوال، وما يمكن أن يلفت الانتباه في هذا السياق استعمال بعض الإخباريات من مثل: (ثم احتجت إلى طيلسان، فقطعتها. يعلم الله. فلبسته ما شاء الله) (الجاحظ، 2012)، (ثم احتجت إلى جبة فجعلته - يعلم الله - ظهارة جبة محشوة) (السكاكي، 2000)، و(يعلم الله أنني مسرور بما وصل إليك من الخير)، وهي من حيث دلالة القول أخبار، أما من حيث ما تؤول إليه فإن عبارات الاعتراض والتصدير (يعلم الله)، طوعت في معنى القسم، وهو ما لم تقله العبارة وفق النمط القياسي في القسم، من أجل كسب تعاطف المخاطب لجملة القضايا المقسم عليها، والدعوى التي ساقها المخاطب البيان حسن تدبيره فيها، ولمعالجة الانقباض البادي على الفتى في العبارة الثالثة. وإيجاد الأقوال [القسم ليس المراد منه إحداث الأشياء في العالم، بل قصاره إثبات مطابقة الكلام لوقائع العالم، والإنشائية فيها متأتية من جهة بيان تلك الوقائع على ما قرت عليه في اعتقاد المخاطب ليس إلا] وقد أدى القسم في تضافه مع فعل الإعلانات المقرر (أشهد أن الرفق يمن، وأن الخرق شوم) (الشهري، 2016) دوراً مهماً في تأكيد تلك المضامين الإخبارية في العبارتين الأولى، وهو تأكيد نرجح أن هدفه ليس هو أقناع المخاطب بالمحتوى فحسب، بل إن المخاطب ينصب نفسه مؤسسة اجتماعية قائمة لها مشروعية الحكم والإلزام. إن دور القسم قد يتجاوز وظيفة التوكيد، إلى وظيفة دفع التوهم أو التكذيب، كما هو معروف في البلاغة من ترقى الأخبار في رتب القوة الإخبارية؛ بحسب موقف المخاطب من الخطاب، ولا يلجأ إلى التوكيد، ومن مشمولاته القسم، إلا لدفع الإنكار أو التكذيب، وهو دلالة مضمرة أخرى محتملة هنا (بافو و الياس، 2012).

الإخباريات غير المتطابقة

وبعد هذا النوع من الإخباريات من نواتج الاستلزام الحوارية؛ حيث يفهم منها ما لا تقوله العبارة، مما تقتضيه دلالتها الوضعية. وفي هذا لنا أن نتساءل: هل كانت الإخباريات كلها على ظاهرها من الصدق والموافقة للمضمرة في نفسية المخاطب من جهة أو المطابقة لما يخبر عنه من جهة ثانية، مع ما للتلازم الحاصل بين الاعتقادات والواقع الذي يحيل عليه الخطاب؟ بداية نقف عند قول الخراساني الذي سألناه النظام أن يعيره المقلي (قد كان لنا مقلي، ولكنه سرق)، إن المخاطب. ومن منطلق مبدأ المناسبة عند سبيري وولسن التي يتعدل في ضوءها مفهوم العلاقة الذي قال به غريس (روبول و موشلار، 2015)، ومن حيث الفرض ينتظر توافق بين الكلام وبين

المضمون القضوي الذي يعبر عنه؛ أي كون المقلد مفعول السرقة، ومن ثم سيكون معيار صدق الأقوال أو كذا حائلا دون قبول عملية تأويلها المنطقي؛ بحكم التعارضات الناتجة بين الوقائع أو القضايا وبين محصل تأويل عبارة الخراساني؛ لأن المقلد من حيث الحقيقة لم يسرق؛ ولكن صاحبه تحفظ على إعارته، فهو كان قد أقام عالمة خاصة غير العالم الواقعي، مبنية على افتراض يتردد بين احتمالين: الأول استعماله في قلبي بعض البقوليات، وهو ما يضر بحديثه، ويؤثر في بقائه سليماً، والثاني استعماله لقلبي اللحم أو ما هو من جنسه. ثم رجح أن المستعبر يريده لقلبي البقوليات، وبناء على الفرض الثابت لديه امتنع عن الإعارة، لكنه خاف المجابهة، فاضطر إلى الكذب حتى ينجو من المؤاخذه، فهل يطعن هذا الخروج عن معيار الصدق في عملية التواصل ويعيقها، أم إنه لا ينبغي معاييرته من جهة الصدق؛ باعتبار أن الأقوال لا تعبر عن قضايا تامة أو على وجه الدقة لا تعبر عنها إلا نادراً (ابن السراج، 1420)، ومن ثم قد نلجأ إلى ما يجبر هذه التلمة؛ بالانصراف عن العلاقة مع عالم الأشياء، والاكتفاء بالعلاقة المتأصلة بين الأقوال وأصحابها واعتقاداتهم؟

إن الحقيقة الماثلة في عبارة الخراساني، هي أنه حتى مع هذا الإجراء الاحترازي بالقبول بثنائية القول – الاعتقاد، فإن العبارة خارجة عن معيار الصدق؛ لأن الرجل لم يخبر بخلاف الواقع إلا بسبب رفع الحرج، لا من جهة اعتقاده ويقينه، خلاف جنس الإخباريات الصادقة، نحو قوله جازماً: (وكيف لا أعيرك إذا أردت الطباهج، والمقلد بعد الرد من الطباهج أحسن حالاً منه وهو في البيت!)، وهذا كلام موافق لما يجزم بصحته، وقد أقام عليه صرح الفروض الخطابية، الظاهرة المستعملة منها والمضمرة.

وقد تجيء الأخبار مجملة بعد تفصيلها، من باب رواية اليوميات؛ نحو قول ابن السندي عن الشيخ في نادرة الأكل مع الجماعة تكلف: (هذا كان دأبه كل جمعة) (الجاحظ، 2012)، بعد تتبع تفاصيل صبيحة الجمعة، منذ أن يلج البستان، إلى أن يحين وقت الصلاة، وهو ما يعني الطابع التكراري في الأفعال، على سبيل تأكيدها، ويختتم تلك اليوميات بتأكيد الخبر ثانياً، ولكن في هيئة الطي، أو في صورة اللف بعد النشر على اصطلاح البلاغيين، لما لفعل الكينونة المقترن بكلمة "دأب" من دلالة على الاستمرارية، التكتسب الأقوال تقييداً خاصاً لمكاناتها الحجاجية؛ التي لأجلها كانت عبارة "دأب" عاملاً حجاجياً له وجه مخصوص في الربط.

وقد تخرج الإخباريات عن أصل تقرير الحالة، مما يعتبر فعلاً مباشرة أو فعلاً للقول، ونظير هذه الحالة هي أقوال الشيخ القابع على ربض الشاذروان (المرجع السابق)، الجارية مجرى الإقناع الذي مر به ثم انثى راجعة إليه؛ ليشركه طعامه بعد التحية، وإن تكن الأقوال قد أخذت منحى متادباً ومسحة من الوعظ والأخلاق (إذ مر به رجل فسلم عليه، فرد السلام، ثم قال: عافاك الله. فلما نظر إلى الرجل وقد انثى راجعاً، يريد أن يطفر الجدول أو يعبر النهر، قال له: مكانك، فإن العجلة من الشيطان .. قال: الأحسن فيما نحن فيه أن تكون إذا كنت أنا الجالس وأنت المار، أن تبدأ أنت فتسلم، فأقول أنا حينئذ مجيباً لك: وعليكم السلام. فإن كنت لا أكلاً شيئاً سكت أنا، وسكت أنت، ومضيت أنت، وقعدت أنا على حالي .. وهو أن أبداً فأقول هلم، وتحبب أنت فتقول هنيئاً، فيكون كلام بكلام، فأما كلام بفعال وقول بأكل، فهذا ليس من الإنصاف، وهذا يخرج علينا فضلاً كبيراً) (المرجع نفسه). فكل ما ورد جرى مجرى الإخبار عن الاعتقادات والإيهام بصلاحيته، وتسويغه بالمصلحة وما يشبه المنطق، غير أنه في جانب منه يكشف عن زيف الازدواجية التي قدمها الراوي إبراهيم بن السندي في وصفه، وهي الجمع بين وصفه بالحكمة والتعقل والتدين والتورع عما يزرري بالإنسان الذي في مثل مقامه (وكان مصححة بعيدة عن الفساد، ومن الرشا، ومن الحكم بالهوى، وكان حفيظاً جده)، وبين وصفه بالإمساك والبخل بالدرجة نفسها (وكذلك كان في إمساكه، وفي بخله، وفي تدنيقه في نفقاته، وكان لا يأكل إلا ما لا يد منه، ولا يشرب إلا ما لا يد منه)، وليس غاية الراوي من بيان تلك الثنائية سوى تعليل مكر الشيخ في حوارهِ الذي ينتهي فيه بمحاورة إلى التينيس من أن ينال منه شيئاً، وقد أفصح عن غايته من كل ذلك الفعل اللغوي المركب من الإخباريات وغيرها وقد قيل له (قد أعفينا من السلام، ومن تكلف الرد)، فقال: (ما بي إلى ذلك من حاجة، إنما هو أن أعفي نفسي من (هلم)، وقد استقام الأمر) (نفسه)، فكان هذا المقطع الحواري إخبارياً يفضح التبيت على المنع، ويوجه الحواريات المتقدمة عليه.

الإنشائيات: وهي جملة التراكيب المستقلة التي تؤدي أدواراً تواصلية قائمة بذاتها أو أدواراً في امتدادات لفظية أكبر منها، مما لا يمكن أن يدرج في القسم الأول صناعة أو تأويل، وتضم:

الإنشائيات الموقعة: وتشمل كل المتواليات التي يطلب كما إنجاز أفعال، وقوتها تكمن فيما تكون سبباً في وجوده من سلوكات أو ما يرتقب أن يترتب عليها منها، ويندرج تحتها:

الأمريات، وقد تنوعت بين الأمر الصريح بصيغة الفِعْل، وغير الصريح بصيغة اسم الفِعْل، والأمر المؤول وذلك في التحضيض لخصوصية العلاقة الخطابية

– **المجموعة الأولى:** (اشتر لي هذا)، و (أعطني بمذا)، و(لكن تجود لي)، و(بطنوا كل شيء، بطنوا البواري، بطنوا الحصر، بطنوا البسط، بطنوا الغداء بشرية ماء باردة).

– **المجموعة الثانية:** (مكانك)، و (هلم – مكررا)

– **المجموعة الثالثة:** (هلا مسحته) (العزاوي، 2010)

إن هذه الأفعال المتضافرة مع غيرها، مدار دلالتها على الطلب، وما يحدد طبيعة الطلب ودرجته ليس هو الصيغة المجردة، بل ملايسات الخطاب، كالعلاقة بين المخاطب والمخاطب، والشأن الذي يجري فيه الخطاب. فالأمر في الحالة الأولى (اشتر لي، أعطني، تجود لي) أمر على وجه الحقيقة بتحركات السياق التي يدل عليها ببعض المؤشرات الخطابية، صادر من الأعلى إلى أدنى، موجب للتنفيذ، في ظل منزلة الشيخ ومهابته وقاره الذي أكسبه احترام من كان في حي الشاذروان، على ما كان فيه من التقدير. أما المخاطب، فلم يكن سوى قيم البستان الذي يزوره الشيخ، وفي ظل علاقة الأعلى أو الأدنى يجري التسخير (التفكيك)؛ أما المؤشرات الخطابية الموجهة لدلالة الفِعْل نحو الحقيقة، المؤازرة الأوصاف المهابة تلك، فتتمتد عبر نص النادرة، محيطية بالأفعال، وبخاصة ما تقدمها (فإن وجد قيم ذلك البستان، رمي إليه بدرهم، ثم قال : اشتر لي بهذا أو أعطني بهذا..)، فالأمر، الأعلى رتبة اجتماعية، لم يكلف نفسه إعطاء المخاطب الدرهم مناول، بل رماه إليه، وفي ذلك ما فيه من الإيماء إلى التباعد بين الطرفين؛ لأن الثاني لم يكن إلا قيم البستان، الحارس، الخادم، القائم على شؤون مصالح السيد، وقد تتابعت صيغ أمرية أخرى خادمة لسياق خطاب الاستعلاء، وأدت في الوقت نفسه وظيفة المؤشرات الموجهة الأفعال الأمر؛ لكنها لم تكن صيغاً صريحة، وإنما تواردت على الخطاب بصيغ التحذير المكررة (إياك إياك)، جرياً على العرف القار في الاستعمال (الأسترايادي، 1998)، وإن كان ينسجم مع ما يقتضيه الموقف من السرعة التي تليق بحالة العجلة عند المخاطب (الأسترايادي، 1998)؛ أي إن ما تقوله العبارة: إياك أن تسرع نفسك إلى ما يغطني، وهو المحاباة بدافع الاسترضاء أو التملق.

لكن ما لم تفته العبارة، بل تحيل عليه بالتأويل الجامع بين الداخل والخارج الخطابي هو مستلزم الأمر بالخطر التابع لسلسلة الأمريات المتوالية من أعلى السلم الخطابي إلى أدناه؛ فالإجراء التأويلي يحتكم إلى التمييز بين ما يقال (The said/ Le dit)، وبين ما يبلغ (Le transmis/ The transmitted)، وهو ما غفل عنه سورل، وتنبه له غريس، بل جعله أحد أركان نظريته (روبول و موشلار، 2015)، إلى جانب مبدأ التعاون والقوانين التي تحكمه. فالأمر بالمعاملة بإنصاف الذي تقمص صورة التحذير الأيل إلى الأمر، هو مطلب الشيخ؛ تعبيراً عن أنفته، فالمكروه الذي يبنى عليه التحذير عادة، لا يخاف من أن يدرك المخاطب في نفسه، إنما يلحق الشيخ حينما يمس في نفسه، بما يدركه من تفضيل يكون محل من. فالخوف ليس من مطلق الإكرام، بل من المنة الموجبة لمقابلة الحفاوة بمثلها، وهو ما يأباه طبع البخل فيه كما يعكسه القسم الثاني من النادرة، فالتحفظ من باب الإجراء الاستباقي، وهو درجة ثانية من التأويل أو منعطف ثان من الاستلزام الحوارية في صيغة التحذير القياسية، الخارجة عن الأصل (مطلوب أحمد، 2007)،

وبما أن معيار الصدق يعد نسبية في تقييم الأقوال، إلا من جهة ما يريد له المتكلم أن يبدو فيه شيء يوهم بالصدق (روبول و موشلار، 2015)، فقد كانت الأمريات تحتاج إلى الظهور كذلك، فالطبقية التي ترمي إليها أفعال الأمر، فيما يظهر من هوة بين الشيخ والقيم ليست على سبيل الحقيقة؛ إذ ليست قيمة الإنسان على الحقيقة في جنسه أو عرقه، بل في ما تعلق بروحه ولازمها من خصال ومحامد، فمجانبة الخراساني للمنة ليس لفضيلة فيه، بل لجبر نقص يلزمه، فأراد له ألا يظهر، ليبدو كالمستغني، وما هو به. إن هذا التصنيف للأقوال لم ين على ضرب من التخمين، بل استند إلى المؤشرات الموزعة عبر الخطاب بقسميه: القسم الواسف؛ حيث كان الشيخ موضوع وصف، والقسم الناطق؛ حيث كان طرفاً في حوارية امتدت في القسم كله بما تضمنه من أخبار فضحت نواياه وكشفتها لمن حوله ولنا أيضاً، بوصفنا قراء للنادرة. والحالة ذاتها في العبارتين (هلم عافاك الله!)، (مكانك!)، الملحقتين بالأمر صيغة ودلالة، فهما اسما فعل أمر بمعنى أقبل وتوقف، وتدلان في سياقهما اللغوي على طلب تنفيذ عمل محدد (الإقبال – التوقف)، على أن طرفي الخطاب يشغلان هذه المرة في أفقية خالية من التمايز والمفاضلة بين الشيخ الخراساني ذاته، وأحد المارة المسلم عليه، فرد الشيخ ودعاه، بخلاف العلاقة بالقيم، وإذا كانت الطبقة في هذه نابعة من التركيبة المؤسسية والعرف في التعامل مع أصحاب المهن، وهي مرهونة

بطرفها الاجتماعي المتغير الذي أقرها، فإن المؤسسة ذاتها هي التي أملت أفقية العلاقة التي تشغل القسم الثاني (الناطق) من النادرة.

أما ما يعول عليه في إنجاز فعلي الطلب (الإقبال. التوقف)، فهو تحقق ذات الفعل من المخاطب، لأن الطلب من الإنشاء على قسمة البلاغيين الذين بينوا الحدود الفاصلة بين وجهي الإنشاء الطلبي، كحالة الأمر ههنا؛ أي الفعل القول، والفعل المنجز أو ما يتوقع إنجازه، كما أوضح أبو هلال العسكري ذلك حينما قال في حده: (والعلم بالطلب المخصوص مسبق بالعلم بنفس الطلب) (السكاكي، 2000)؛ أي إن العلم بالجلوس في ذاته مثلاً، متقدم على العلم بطلب إحداثه، على أن يظل ذلك القول الطلبي معلقاً لا ينسب للصدق ولا للكذب؛ لأنه كلام قام بنفسه وعبر عنه صاحبه، (لا باعتبار تعلق العلم والحسبان) (ابن الحاجب، 1958). ولعل اللجوء إلى اسم فعل الأمر لمناسبته لمقام العجلة، فليس في الوقت فسخة ليعتمد على الجملة الأمرية الكاملة الأركان، ففي اسم الفعل دلالة الأمر أولاً، والإفصاح عن نزوعه النفسي ثانية، ولمناسبة مقام الخطاب (التعجل) ثالثة، وبين الصيغتين تتكشف النوايا المضمرة، خلاف ما حاول رسمه بالكلمات من إيهامات عارية عن الجوهر، فما تشكل عند الراوي وعند المدعو ليس سوى قشرة سرعان ما كشطتها المخاطبة. إن تنصيب الخطاب غير ما أخفاه، ولئن كانت العبارتان أمريئيتين، فإن الأولى تبلغ رسالتين، ظاهرة مفادها الدعوة للغداء، ومضمنة توهم بالتأديب، والتزام الأعراف والمجاملات المقامية ولو على سبيل التكلف والمداراة، وإلا فإن الشيخ لا يريد أن يتجاوز القول إلى الفعل، وعليه يكون خطابه للحفاظ على استمرارية التواصل فحسب، من باب الوظيفة الانتباهية أو اللاغية (غلان، 2010).

أما الفعل (بطنوا) في نادرة (حديث الخليل) (الجاحظ، 2012)، فأمر على وجهه، غير أن الفعل المتضمن في القول ينتقل بالخطاب إلى معنى الحرص على توجيه من كان يستمع إلى الناصح في حلقة المسجد إلى ما يصلح شأن المعاش، وهو ما لم يستسغه أحد البخلاء (الثوري)، فأعرض عنه كمن لم يسمعه، وهو لا يدري أن ذلك منه تقدير وإمساك من حيث يفهم التوسع والتمتع، كما تشهد عليه العبارات الإخبارية المقيدة لمعتقدات المخاطب في أقواله، وقد مر بنا اعتبارات الحقيقة من المنظور التداولي وما يثبت منها وما ينتقي. يكتسب المعنى الملازم أو المضمرة قيمة التوكيد من خاصية الخوارزمية التكرارية في عمقها المنطقي المتحكم، لا من خاصية التوزيع الأفقي فيها التي أوجبتها خطية للغة. إنها تكرارية مندمجة في حيز واحد (الأمر بالتبطين)، من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى أجزائه، ومن المجل إلى تفصيله، وبين هذا وذاك تمتد إخباريات تؤدي دور الإقناع بالدعوى، ويترتب التفصيل منها رتبة النتيجة من السبب:

أ. الإجمال: بطنوا كل شيء.

ب. الإخباريات التعليلية، كالذي نجده في قول السارد على لسان فاعله السردى (ربما رأيت المبطنة الواحدة تقطع أربع أقمصة، والعمامة الواحدة تقطع أربعة أزور، ليس ذلك إلا التعاون الطي، وترافد الأثناء).

ج. النتيجة المسلمة: (فبطنوا البواري / بطنوا الحصر / بطنوا البسط وبتنوا الغداء بشرية ماء باردة)

أما آخر نوع من الأمريات فقول البخيل في نادرة طلاق بسبب غسل خوان: (ولقد طلق امرأته، وهي أم أولاده، لأنه رآها غسلت خواناً له بماء حار، فقال لها: هلا مسحتي)، وهلا حرف تحضيض معناه الطلب بحد، وإذا كانت حقيقة الطلب إنشاء الكلام في النفس بمطلوب غير واقع وقت الطلب ليقع به، فإن (هلا) لا تتوجه لإنجاز ما ليس واقعاً، وإنما للتوبيخ ما وقع (الغسل)، والحكاية كلها بيان لهذه الدلالة الخبيثة في الموقف لا في ذات اللفظ، كما أن في الكلام من الحصول ما لم يحصل بالأيلولة أو بالتضمن (العسكري، 1998).

الاستفهاميات:

وحقيقتها إنشاء كلام يطلب به المخاطب الإجابة عما يشكل عليه أو كما قال العسكري: (والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون. والأول التصديق، ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين، والثاني هو التصور، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق، ثم المحكوم به، إما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء، كما تقول: الانطلاق ثابت أو متحقق) (السكاكي، 2000) والحقيقي منه كطلب التصور أو التصديق، وهو ما لا يترك للمخاطب مجالاً للتوصل من واجب البيان، كما تلزم به مبادئ المحادثة، من تعاون أطراف الخطاب على تجاوز كل مواطن اللبس والخلاف.

ولكن، هل يعد كل استفهام أجاب عنه المخاطب حقيقة بالضرورة؟ وما المعايير التي نحتكم إليها في تمييز الحقيقي من غير الحقيقي؟ وهل يرتبط الاستفهام حتماً بعامل القوة الإنجازية (الأداة) التي ينص النحاة على أن لها موضع الصذر في كل تركيب استفهامي؟ من أجل ذلك تعود إلى بعض ما ورد في النوادر من الأفعال الكلامية التي لها

دلالة الاستفهام مثل (ما لأبي فلان يضيع سمن القوم، ويسيء المؤاكلة، ويغرف فوق الحق؟) (الجاحظ، 2012)، و(لم تأكل وحدك؟) (المرجع نفسه)، و (تريد ماذا؟)، و(وما عرفت ذلك؟)، و (ويم ذلك؟ وكيف طمعت في هذا؟ ومن أباح لك مالي؟ قال الرجل: أليس قد دعوتني؟)، فالاستفهام في كلام إبراهيم النظام كان على وجهه، معبراً عن جهل السائل بحقيقة الرجل ومن يكون، وعلاقته بالحوار التي كشفت عنها إجابة جليسه، وعليها يترتب تفسير ما يصدر من السلوكيات التي يدينها السائل استناداً إلى عرف المؤاكلة، ولا شك في أن للمؤشرات الخطابية دور في توجيه عملية التأويل، والكشف عن الارتباط بين الخراساني والخوان، نحو (سمن القوم الدالة على المغايرة بين الخراساني والمضيف، وأنه ليس هو ذاته من جهة أولى، وبينه وبين الخوان ونفي تملكه إياه بالفحوى من جهة ثانية. أما عبارة (الخوان خوانه) فإخبارية تؤكد علاقة الارتباط، وقد عملت مصححاً لعملية نفي التملك، وإعادة النسبة إلى أصلها، وهي الموجبة للتصرف. وإذا كان هذان المؤشران توجيهاً فعليه مبررة لتأويل القسم الأول من الاستفهام، فهل سيكونان كذلك بالنسبة إلى القسمين الآخرين: إساءة المؤاكلة، والأكل فوق الحاجة؟ إن وظيفتهما لا تعدو ذلك، ومن ثم يتوجه القسمان الآخران وجهة أخرى في عمق الدلالة أو في مستوى الاستلزام الحوارية أي الفعل المضمن في القول، إنما يشتغلان على إنشاء معنى التعجب الآيل إلى الإنكار، وهو تلازم كثيراً ما يحدث في كل ما له ارتباط بالانفعالات النفسية. لقد عمل الأسلوب الحوارية الذي مبناه المقولة الاستفهامية عمله في توجيه الأفعال الكلامية في سياق الاستفهام، حتى وإن عدت الأداة، كما في قول الذي سأله النظام (وما عرفت علته؟) للتأكد من أن أسئلة النظام على وجهها، من شرط الجهل بالمستفهم عنه، وهو ما أكدته النظام بالنفي المؤكد بالقسم (لا والله). إذا الموجهات التي تعتمد في ضبط تأويل الاستفهاميات، بعضها لغوي؛ كعامل القوة الإنجازية، وبعضها الآخر مقامي. علامة ذلك تحصيل الاستفهام بغير الأداة، وتجاوز الدلالات العرفية الظاهرة في حضورها إلى آفاق متضمنات القول التي جرت وراءها أفعالا ناتجة عن القول، هي ما يصدر عن المستفهم من ردود أفعال بداعي أفعال القول ومتضمناته، في حين كانت الأقوال الاستفهامية للخراساني مضمنة معنى الإنكار، في شكل متتالية متدرجة من الأعلى إلى الأدنى ومن العام إلى الخاص (ولم ذلك؟)، (وكيف طمعت في هذا؟)، (ومن أباح لك مالي؟)، ومبناه على ترق في الإنكار؛ إنكار أن يكون هناك سبب لطمعه في الطعام أو أن تكون هناك جهة أغرته بذلك النزوع، على أن الدرجة الثانية من دلالة الخطاب آيلة إلى النفي؛ أي أنه ليس هناك من سبب يدعو للطمع، ولا صدر عني ما يكون مبرراً لإقبالك عليه، وهذا لمحاكمة الاستفهام التقريري الصادر عن الرجل المار (أليس قد دعوتني؟!)، وهو نوع من الاستفهام تكون الإجابة عنه بإحدى طريقتين: بنعم إذا أراد الخراساني أن ينفي أنه قد دعاه أو ببلى إذا أراد أن يثبت دعوته له؛ لكنه تخلص من الاحتمالين لنال يناقض نفسه، وانتقل بالحوار الاستفهامي إلى الإنكار عليه أن يطمع فيما عنده لغياب كل المسوغات، بما في ذلك انعدام المبيع، ولم يقل (الداعي) لئلا يظن به التناقض (هاينريش، 2000).

الإشائيات التعبيرية (الإفصاحيات)

وهي أفعال ينشئ بها المخاطب كلاماً يعبر به عن حركة نفسية بداخله، لا تتعلق بطلب إيقاع فعل أو تركه، ولا حتى بتعليق شيء بشيء كما في الشرط، بل الغاية الإفصاح عن حالة شعورية ونفسية، ولا علاقة لها بالكون مطابقة أو مخالفة، وإنما هدفها إسناد الخاصية المضمنة لأحد المتخاطبين (بلانشيه، 2012)، وسنقصر المعالجة على ما له بعض الخصوصية، إما في جانب الصياغة الشكلية أو في جانب الدلالة المرتبطة بالموقف التخاطبي، وبما أن النواذر متعددة الأصوات كثيراً ما ينزع فيها الجاحظ منزعة حوارية بين شخصياته التي يحد بينها الخلاف، فإنها تضمنت جملة من الأفعال الإفصاحية ذات المنحى التعبيري من مثل: أولا الدعاء في قوله (عافاك الله!) (الجاحظ، 2012)، و(قال: ويلك!) (المرجع نفسه). إنه على الرغم من وجود عبارات دعائية من حيث بنيتها، فإنها من حيث التصنيف، خارجة عن أصل الإفصاح، وإنما وقعت إدراجاً في الحديث، من باب التلقين والتعليم، لا تعبيراً عن الحالة النفسية التي هي مناط الإفصاحيات كما بينا نحو عبارتي (السلام عليكم)، و (هنيئاً) اللتين سيقتا في مساق الإخبار عن الطريقة المثلى في التصرف من منظور الشيخ الخراساني، لا من جهة إنشاء الحالة. والذي يبدو لنا هو أن الدعائين خلاف مقتضى الظاهر فيهما، فليس (عافاك الله) دعاء له بالعافية، بل مجرد مراعاة ما يتطلبه الموقف من المجاملة الاجتماعية من خفض الجناح، والتظاهر به، ولو علم الخراساني بأن الرجل سينتني إليه راجعة، ما تكلف دعوته ولا الدعاء له.

كما أن (ويلك!) ليس دعاء بالويل والهلاك على ظاهر العبارة، بل هو منصرف إلى دلالة الاقتضاء، وهو معنى التعجب، نظير عبارات كثيرة أدبت العرب على توظيفها حينما يتعجبون، كقولهم: ويلمه، تكلته أمه... وهذا النوع

من الإفصاحيات متولد في نفس المتكلم، متوجه إلى المخاطب ومتعلق به، وثانية التعجب: ومنه العبارتان: (فلبستهما شاء الله!)، و(فلبستها ما شاء الله)، والذي يغري بعدهما من التعجب الهيئة التي وردا بها، والأصل أفما تركيبان خبريان، وكان الاكتمال التركيبي مؤذن بتغير مراد الخطاب وهو دلالة الإنشاء، كحالة النداء الذي تتراجع دلالاته، بمجرد أن يذكر الفعل الذي يقدره النحاة (أدعو أو أنادي)، فيتحول الكلام بذلك من دلالة إنشاء النداء إلى الحكاية والإخبار عن وقوعه، وشتان بين العبارتين وبين موقفيهما. غير أن ما يفهم من منطوق (ما شاء الله)، هو الكثرة وطول المدة؛ إذ هي في معنى (كثيراً أو طويلاً)، فيكون سياق توزيعهما الخطابي هو التعجب من طول صلاحية الاستعمال، مع كل حالة من حالات الملاعة (ابن حاجب، 1999).

هذا فضلاً عن جملة الأساليب التي خرجت، من منظور موقف الخطاب، إلى معنى التعجب، كالاستفهام التعجبي في قول أبي نواس للخراساني: (تأكل وحدك!) (الجاحظ، 2012)، و كالتعجب المتأني من الخبر المنفي بهدف المبالغة في التعجب، ومن ثم تعميم التعجب، نحو قول الخراساني صاحب المقلّي: (ما في الأرض أعجب منك!)، وثالثاً التمني، وهو نزوع النفس إلى التعلق بفعل غير واقع أو هو (تشهي المرغوب فيه) (مطلوب، 2007)، ويكون فيما هو ممكن أو مستحيل، ولا يكون فيما هو في حكم الواجب (المرادى، 1992). ومما ورد في البخلاء قول المؤزري للعراقي (ليت أني قد رأيتك بمرور، حتى أكافئك القديم إحسانك، وما تحدد لي من اللير في كل مرة) (الجاحظ، 2012). إن المرتكز في الفعل اللغوي (ليت) ما هو إلا تحلية لحالة شعورية أو موقف للمخاطب من قضية خاصة وهي تمني اللقاء، وفي مكان خاص (مرو)، ولغاية مخصوصة، وهي الإكرام والاحتفاء ورد الجميل. إن فعل القول يتوجه إلى هذا المعنى تحديداً، وهو تحرك نفس المروزي إلى حدوث ما لم يحدث، على سبيل أنه يتمناه ويشتيه، وهو خلاف المضمر عنده في نفسه على الحقيقة، إذ لا يتعدى محاولة رفع الحرج الذي تكرر عنده بقدر تكرر إكرام العراقي له، وهو بذلك يخرق أحد أهم قواعد المحادثة، قاعدة (الكيف)، وينتهك أهم المسلمات التواصلية، مسلمة القصدية؛ لأنه يقول ما لا يقصد إنجازها في حينه ومكانه اللذين المعنيين، فهو لم يطلق القول إلا لمقتضيات مقامية رآها ملزمة، ويزداد انتهاكه لما يضبط الحوارية، بإخلاله بمبدأ الكم الذي يتجلى فيما أردف به الفعل القول الأول (التمني) الذي يشغل في مستوى أعمق، في إطار الفعل المتضمن دلالة متولدة هي فعل الوعد الذي لا يعني سوى إطماع المخاطب بحصول الفعل، لكنه مؤجل من ناحية، ومؤطر أو مقيد الحدوث بالجهة (المكان) من ناحية أخرى، فهو في معنى: إني أعدك بوافر الإكرام عند لقائك بمرور في قابل الأيام. ويسند هذا الفعل المضمن، ويدل عليه ويؤكد [أما] التفصيلية الشرطية (أما ههنا، فقد أغناك الله عني)، والذي يحمل هو الآخر وجهين: جلي، ممثل في إثبات الاستغناء لعل الكون في بغداد، ومضمر هو نفي حصول الإكرام في الحين، والتينيس منه على وجه القطع.

الإنشائيات المعقدة

وتظهر في الشرط الذي يتوسل به البخيل للإفلات من المؤاخذه، بل يحوله وسيلة دفاع ومجابهة؛ باعتباره فعلاً كلامياً يبني من خلاله ما يجب منه على ما يمنعه، فيتخلص تخلصاً حسناً من الإحاطة، فهو إذن استراتيجية خطابية ووسيلة حجاجية لدفع الخصم، بل ولتعقبه بعدما كان متعقباً، خاصة إذا كان فيما فرط وانقطع مما لا سبيل إليه مجدداً، كما في قول صاحب المقلّي: (لو كنت خبرتني أنك تريده اللحم أو لشحم لوجدتني أسرع إليك به) (غالغان، 2010). فالشرط ليس مستقبلياً ليدرك، بل ماضية يتعذر استرداده فيستدرك، من أجل إخراج الخطاب مخرج البناء الافتراضي الذي لا يمكن الإمساك به؟ لذلك ورد النهي في الحديث الشريف عن قول (لو) (أبو قتبيبة، 2006)، وهي هنا تفتح باب دفاعات الخراساني على مصراعيه، لينقلب معاتباً لمن سأله المقلّي، بعد ما كان ملوماً، فالقصد ليس إلى تركيب الشرط على وضعه في العرف اللغوي، بقدر ما هو تحويل الموقف الخطابي في الواقع برمته، وهي طرفة لا تتحقق إلا ب(لو). وإلى هذا، فإن (لو) بانية للفعل الكلامي المركب (الشرط) الذي يؤدي أيضاً وظيفة الاستمالة للتسليم بمجمل الدعوى؛ ولكن بما كان ذلك؟ أهو بذات الفعل أم بأثره و بالافتراض البعيد الذي يرسمه الخطاب؟

الحقيقة أنه إنما يقنع بالاحتمال إن وجد، وهو عالم لا وجود له إلا عند البخيل، وهو في جوهره إقناع بوهم، إلى جانب تحقيق هدف الخطاب. إن الشرط يمكن المتكلم من تحقيق قصيدة مزدوجة، توصف بأنها قصيدة انعكاسية متأرجحة بين لائم ومولوم؛ غير أن الشق الثاني منها قصيدة يعول عليها في أن تكون حقيقية، خلاف الأولى، التي يعلم المتكلم أنها كون زائف ومظهر آخر للإقناع تجتلبه (لو) إلى ساحة الفعل الحجاجي، يرتد في لبه إلى خاصية لو نفسها، من جهة تصنيفها المقولي الصرف - تركيبية الذي إنما اكتسبته من مجموع التوظيفات السياقية

المتراكمة التي بنت هويتها، فهي، كما في هذا الفعل الكلامي، تؤدي دور الربط الحجاجي للجمليتين، المعلل للتعلق السبي والمسبي بينهما؛ لكنه تعليل تخلف أثره (محمد محيي الدين، 1999). لكونه تعليلاً عقيمة غير منتج بالنسبة إلى المخاطب من الناحية التداولية الصرفة، وإن كان ذلك يسهم في بناء قصد المتكلم، وفي رفع الحرج عنه، وفي دفعه به عن نفسه قمي البخل والكذب معاً.

ومن نحو هذا الشرط السبي في قول الشيخ: (لو ظننت أنك هكذا أحق، ما رددت عليك السلام) (الجاحظ، 2012). فهل بلغت (لو) كل هذه القدرة العجيبة على التحوير والقلب، وهي ليست سوى أداة لغوية مطواعة؟ أم إنه لا يتأتى لها الحمل على دلالة الفعل المتضمن في القول إلا بقرائن الموقف الخطابي؟ نعم إن لما يتقدم فعل إنشاء الشرط من أفعال كلامية ذات توجيهات إضافية سلطة التوجيه والحمل، مع أن مقاصدها المعلنة قد لا تبدو ذات صلة وثيقة، بل قد لا تبدو ذات صلة على الإطلاق، سوى من زاوية ما يجمعها بفعل الشرط من الانتظام الخطابي داخل النادرة، في: (لو) في سياق آخر مختلف غير ما مر، تكتسب إلى جانب الشرط في الحال والاستقبال، دلالة تداولية جديدة غير الدلالة الوضعية الناتجة عن الجمع والتركيب (لو خرجت من جلدك لم أعرفك) (المرادي، 1992). فالدلالة اللغوية التي تنطق بها العبارة هي: لست أعرفك مهما فعلت. أما دلالة الفعل الكلامي المتضمن، فهي في معنى: إنني مصر على عدم معرفتك متعمداً، ولن يكون مني تعرف وإن بلغت في مسعاك المستحيل، بأن تخلع جلدك، لا ثيابك فقط. ويتجاوز هذا إلى الطبقة الثانية من الدلالة المضمنة، وهي إهدار المعروف في وقت حاجة صاحبه إلى المجازاة عنه، وفي ذلك إهدار لقيمة المخاطب نفسه، ولمحورية الخطاب بكل مكوناتها وتوابعها؛ تعجلاً بإنهائه، وفقرًا على كل محاولات العراقي راب ما بدا صدعا يتعمده المروزي في المحاوراة في كل مرة، وإذا كانت العملية الاستدلالية تقف من تلقاء نفسها، عند الوصول إلى توازن الجهد المبذول بين الطرفين (روبول و موشلار، 2015)، فإنها هنا توقف بإرادة خارجية، هي إرادة المروزي، في ظل انتهاك حرمة مبدأ المناسبة، واختلال التوازن الحوارية الذي يشكل تجاهل المروزي سببه الرئيس.

وتعود طبيعة الاستراتيجية الجديدة إلى كون العبارة الشرطية تمثل حدة نهائية للخطاب، يقابل حدًا أوليًا يصور المروزي بسحنة مناقضة تماما (ليت أني قد رأيتك بمرو..)، وقصد السارد في ذلك الكشف عن التناقض المتجذر في نفسية البخل من جهة، كما أنها هي المسؤولة في الوقت نفسه عن تخليق الغرابة والسخرية اللتين هما من خواص النادرة من جهة أخرى. لم تكن النهاية الأسلوبية للحوارية مفاجئة، على غير ما ينتظر منها، بل كانت نتيجة لمقدمات توزعت عبر الخطاب كله، لكن أكثرها إثارة وإنشاء بصورتها هو ما كان في هيئة الشرط بعد الحد الإفصاحي (ليت أني قد رأيتك بمرو.. أما ههنا فقد أغناك الله عني). ولقد أدت (أما) دور الرابط العاقد للتعليل في معنى الشرط، ولها مع ذلك فضل تفصيل وتوكيد، وهو ما يكسب الشرط بما دوراً في التأثير على المتلقي؛ بحكم أن التفصيل زيادة وتوضيح للدعوى وما يتعلق بما في ذهنه، وأن التوكيد متأصل فيها (ابن هشام، 1996)؛ من حيث إنها قطعت الشك، وأنه لن يكون من المتكلم إكرام في المحل المدلول عليه بالمؤشر (ههنا)، المحتمل أيضاً للتأثير على الزمن، وهو زمن التكلم؛ بحكم أن المقصد الخطابي يتعلق به أيضاً، وبعبارة أخرى نقول إن العامل الحجاجي هنا يؤدي دوره في تماسك الفعل الكلامي، من خلال التخصيص والتوجيه، وبالمقابل حصول المتنفي في (ههنا) خارجه بشكل أكثر توكيداً، وهو الفعل المضمن؛ أي إذا كان الإكرام هنا منتفياً بالاستغناء لداعي المحل، فهو مؤكد خارج المحل مع تحدد داعي الحاجة (پاونو و الآخرون، 2012).

ولما كان في (أما) من خواص التعليق والتفصيل والتوكيد ما بينا، فقد اتخذها الخراساني في نادرة السلام والطعام وسيلة لبناء الفعل الكلامي الشرطي، فيما يشبه القاعدة أو القانون الذي لا يمكن تجاوزه: (فأما كلام بفعل، وقول بأكل، فهذا ليس من الإنصاف)، وهي قاعدة تخفي وراءها دلالة مضمرة في فعل القول، إنما دلالة التتصل من الإكرام، وإيجاد ما يشبه العلة للنهر والزجر، ومن وراء ذلك مجابهة العرف الاجتماعي؛ لأن صحة مضمون الشرط المتعلقة بالنسبة الخارجية مفقودة، أي إنه لم يحكها العرف العام، ليلجأ الخراساني لما يسند قوله في ما يبدو منطقياً، تليسياً على المخاطب بالاعتماد على الاستدلال المضلل، والقيمة الحجاجية لمثل هذا النوع من البنيات الشرطية هو في ما تضمنته الأداة من ضرورة الارتباط بين الشرط وجوابه، كما ترتبط المقدمات بنتائجها، على أن الدلالة المتناهية هي الزجر عن اعتقاد ما يخالف المقولة، الموجب لاستحقاق التقريع (ابن الحجاج، 2006).

الخاتمة

وفي الختام يمكننا اختصار ما انتهت إليه الدراسة في نقاط أهمها:

1. تنوع الأفعال الكلامية وتباين وجوه توظيفها في النادرة؛ لتحقيق الإقناع وبناء الحجج؛ للوصول إلى المراتب الثقافية والاجتماعية من جهة، والتربوية والأخلاقية من جهة أخرى.
2. من براعة البيان إحداث التناسبات الدقيقة بين الفعل الكلامي وبين سياق استعماله؛ سواء كان ذلك للسارد أو أجراه على ألسنة رواياته وشخصه السردية.
3. بنيت استعمالات الأقوال؛ بوصفها وجهًا من وجوه تطويع اللغة في البرهنة على القضايا محل العرض أو الاعتراض على القضايا سلبيًا وإيجابيًا، وكل ذلك يكشف عن طوعية اللغة وسلاستها، كما يكشف عن مخاتلتها وجبروها في الوقت نفسه؛ باعتباري المستعمل والمتلقي على الترتيب، ولو كان الاستعمال أدبيًا؛ ناهيك أن يكون استخفافًا غير حائد.
4. ترسيخ الأفعال الكلامية للمبدأ الفلسفي، القائل بأن اللغة أكبر من كونها وسيلة تواصل النقل الأخبار، فهي تبني تمثلاتنا، وتنفن في تحويل العالم المادي إلى مقابلات ترميزية من طبيعة ذهنية، وفعلها ذلك يدل على الجانب العقلي البرهاني الذي من وجوه الاحتجاج والإقناع بالعالم على أنه مثلما تمثلناه وبنينا ذهنيًا، فالجاذب مزج في النادرة بين الخواص العقلية وبين ما يقتضيه فعل البيان، أي إنه عرف كيف يقيم معمار البرهنة من خلال اللغة في مستواها الثاني.
5. كثيرًا ما تتخلق وظيفة الإقناع والالتزام بالحجة، لا من ذات فعل القول ذاته، بل من متضمناته أو بطريق الاستلزام الحوارية.
6. أن الجانب الحجاجي في اللغة يرتبط ببعدين، أما الأول فالوقائع وبنيتها الاجتماعية وطبيعتها الثقافية، وأما الثاني فكيفية تشكل الأقوال وآلية بنائها للتعبير عن تلك الوقائع. وهو مذهب بلاغي عربي خالص؛ فيما يعرف بالمطابقة. ويكفي أن نعود إلى تعاليم بشر بن المعتمر التي تبناها الجاحظ، وأسس عليها بعض أصوله البيانية.
7. المقام هو الذي يقتضي نوع الفعل الكلامي ودرجته وكيفية سوقه؛ إخبارًا أو طلبًا، اقتصارًا أو تشقيقًا وهكذا.
8. يرجع تأثير الفعل الكلامي؛ باعتباره بنية برهانية حجاجية، إلى المطابقة حينًا، وإلى نوايا المخبر فيما يخبر عنه أو يعلق به خطابه ويجعله موضوعًا للتواصل حينًا آخر. وفي أحيان أخرى قد يرجع إلى الأمرين معًا، كما قد يكون العامل الفاعل في الإقناع واللجوء إلى التسليم بالمضمون هو القوة المؤسسية التي يحظى بها المخاطب وحدها. هذا إلى جانب ما يلعبه التحيل العاطفي الذي يخلف الصدق والمطابقة والتأسيس للعرف الجديد من دور.
9. قد يتخذ الفعل الكلامي وسيلة لبناء عالم افتراضي، لا صلة له بالواقع بكل حيثياته، لكنه افتراض مبني على وجه من وجوه الواقع يراد له أن يكون مقنعًا، ولو مؤقتًا؛ لحل إشكال ضغط المقام، والتخفيف من إكراهاته، من باب رفع الحرج أو من باب المراوغة وغيرهما من البواعث.
10. قد يأخذ تأثير الفعل الكلامي وبنائه للحجة والإلزام بما شكل تراتبية دلالية، هي حاصل منعطفات التأويل، ومع كل منعطف يزداد الضغط على المتلقي المعين أو المتلقي الكيفي.
11. ظاهرة التضافر والتعاوض التي قد تعترى بعض الأفعال الكلامية ليكون لها أثر أقوى، على أن هذا التضافر قد يكون بالتوسع الداخلي، أي بتوسيع إطار الفعل نفسه، كما قد يكون من طريق التوسع الخارجي بالانفتاح على أفعال أخرى، لا تنضوي بنيويًا تحت الفعل الكلامي الواحد، بل ينتج الأثر بالجمع بين جملة من الأفعال الكلامية ذات الاستقلال التركيبي، مع اتحادها في الهدف الذي يسعى إليه المخاطب، وهذا الذي يعرف عند ديكر و بالفعل الحجاجي المتجاوز لتصنيف أوستين وسيرل.

المراجع

1. ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر ، نحوي عمالي: آمال القرآن الكريم ، الطبعة الأولى ، تحقيق: هادي حسن حمودي ، (بيروت: عالم الكتب ، مكتبة النهضة ، 1405 هـ ، 1985 م) . ، المجلد 4 ، ص. 46
2. ابن السراج ، محمد أبو بكر ، الأصول في النحو ، الطبعة الرابعة ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ ، 1999 م) ، المجلد 1 ، ص. 31.
3. الاستربادي ، محمد بن الحسين الراضي ، شرح الكفيع ، الطبعة الأولى ، مقدمة وشرح وتعليق: إميل بديع يعقوب ، (بيروت: دار الكتب الأمالية ، 1998 م) ، المجلد 2 ، ص. 4.

4. جورج بافو ، ماري آن ، وإلياس رافاتي ، نظريات لغوية رئيسية: من القواعد المقارنة إلى الأدوات ، الطبعة الأولى ، ترجمة: محمد الراضي ، (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للترجمة ، 2012) ، ص. 89.
5. Philip ، Blachbee ، التبادل من أوستن إلى جوفمان ، ص. 59.
6. بلاشيت ، فيليب ، التبادل من أوستن إلى جوفمان ، الطبعة الأولى ، ترجمة: صابر الحبشة ، عبد الرزاق الجامعي ، (إربد: عالم الكتب الحديث ، 2012) ، ص. 42.
7. بلايث ، هنري ، البلاغة والأسلوب ، الطبعة الثانية ، ترجمة: محمد العمري ، (الدار البيضاء: شرق إفريقيا ، 2000 م) ، ص. 24.
8. الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، البخل ، تحقيق: محمد الإسكندراني ، (بيروت: دار الكتاب العربي ، 2012) ، ص. 42.
9. Ruepaul ، Ann ، & Mochlar ، Jacques ، Interdependence Today: A New Science of Communication: A New Science of Communication ، 201583-82 ، ص 82-83.
10. السقاقي ، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد ، مفتاح العلوم ، ط 1 ، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي ، (بيروت: دار الكتب العلمية ، 2000 م) ، ص.
11. الشهري ، عبد الهادي بن ظافر ، خطاب الحاجي عن ابن تيمية: مقاربة براغماتية ، الطبعة الأولى ، (بيروت: دار الانتصار العربي ، IGA: Ye Literary Club ، 2016) ، ص.
12. الصحراوي ، مسعود ، التبادل مع العلماء العرب ، الطبعة الأولى ، (بيروت: دار الطليعة ، 2000 م) ، ص 44-40.
13. طه ياسين ، "الاتصال اللغوي والواقع الإنساني من منظور الفلسفة التحليلية" ، مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة واسط ، العراق ، الجزء (1) ، العدد 32 ، Noqmir ، 2018 ، ص. 770_774.
14. العزاوي ، أبو بكر ، وآخرون ، الحاج: مفهومه ومجالاته ، (عمان: عالم الكتب الحديث ، 2010) ، المجلد 1 ، ص. 57.
15. جلفان ، مصطفى ، في اللسانيات العامة: تاريخها ، طبيعتها ، موضوعها ، مفاهيمها ، الطبعة الأولى ، (بيروت: دار الكتاب الجديد ، 2010) ، ص. 83.
16. القزويني ، أبو المعالي ، محمد بن عبد الرحمن ، الإله في علوم البلاغة ، 1439 ، المجلد 1 ، ص. 61.
17. محمد بن عبد الرحمن بن عمر ، أبو المعالي ، جلال الدين القزويني الشافعي ، الإيضاح في علوم البلاغة ، الطبعة الثالثة ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، (بيروت: دار الجيل ، 2008) ، المجلد 1 ، ص. 59-07.
18. المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ، الجني القريب في حروف المعاني ، الطبعة الأولى ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، بيروت: دار الكتب العلمية ، 1992 م) ، ص 491-492.
19. مسلم ، أبو الحسين بن الحاج ، صحيح مسلم ، 1 ، تحقيق: أبو قتيبة ، نزار بن محمد الفارابي ، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع ، 2004 م) ، المجلد 2 ، ص. 870 ، باب الحكم والمصير ، الحديث رقم 2993.
20. مطلب ، أحمد ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، (بيروت: مكتبة لبنان للنشر ، 2007) ، ص. 418.
21. يول ، جورج ، التشغيل البيئي ، الطبعة الأولى ، ترجمة: قصي العتابي ، (الرباط: دار الأمان ، 2010) ، ص 90.